الأمم المتحدة

EP

UNEP/GC.27/17

Distr.: General
12 March 2013

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ١٨ – ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣

محضر أعمال مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته العالمية الأولى

مقدمة

١ – عُقِدت الدورة السابعة والعشرون والدورة العالمية الأولى لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣.

أولاً – افتتاح الدورة الأولى

٢ – افتتح الدورة السيد د. فيدريكو راموس دي أرماس، رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في تمام الساعة ١٠/٢٠ يوم الاثنين ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.

٣ – وأبلغ رئيس المجلس الممثلين بأن مجلس الإدارة سوف يُطَبِّق في دورته العالمية الأولى، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نظامه الداخلي الساري والقواعد والممارسات السارية للجمعية العامة وذلك ريثما يتم اعتماد النظام الداخلي الجديد بما يتفق مع عضويته العالمية المنشأة حديثاً.

٤ – وتمشياً مع ممارسات الجمعية العامة، دعا المجلس إلى التزام الصمت دقيقة واحدة للتأمل.

٥ – وفي ملاحظاته الافتتاحية، أعرب الرئيس، المنتهية فترة ولايته، عن تقديره لجميع أعضاء مجلس الإدارة ولموظفي الأمانة وبرنامج البيئة لما قدموه من دعم لأعماله. وأشاد بالسيدة الراحلة أنجيلا كروبر، النائبة السابقة للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالسيد الراحل جون ميتشوكي، وزير البيئة السابق في كينيا، لمساهماتهما في أعمال البرنامج. وأكَّد على المسؤولية الكبيرة التي يتحملها الجيل الحالي من الأعضاء لتحقيق التغيير العاجل اللازم للحفاظ على الموارد الطبيعية ولوقف تدهور البيئة، وشدّد على ضرورة توحيد الصفوف للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقال إن الظروف من الناحية التاريخية لم تكن قَطّ

أفضل مما هي عليه لمعالجة تلك المسائل وأن تعزيز برنامج البيئة سوف يعزّز الحوكمة البيئية العالمية الفعَّالة. وقال إن مسار التنمية، استناداً إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتخضير النماذج الاقتصادية المبيَّنة في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠)، بيَّن الغايات التي سيتوخاها برنامج البيئة، وأضاف أن حكومات إسبانيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بها التزاماً راسخاً. ويتعيَّن البحث عن مؤشرات الثروة التي تأخذ البيئة في الحسبان، فلم يعد من الأمور الواقعية اعتبار الناتج المحلي الإجمالي وحده مقياساً للرخاء. وفي ختام كلمته، حثّ الممثلين على عدم السماح للاعتبارات السياسية أو الثقافية أو الجغرافية الضيّقة أو غيرها من الاعتبارات بأن تسود، وعلى أن يلتزم هؤلاء بالتنمية المستدامة لكوكب الأرض من أجل أجيال المستقبل.

٦ - وأدلى ببيانات افتتاحية بعد ذلك كل من السيدة ساهلي - ورك زودي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بالنيابة عن السيد بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد آكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد موواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا.

٧ - وأشاد الأمين العام في بيانه بالمناسبة التاريخية لانعقاد أول دورة لمجلس إدارة برنامج البيئة يشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقال إن العضوية العالمية في مجلس إدارة برنامج البيئة هي من نتائج مؤتمر ريو+٢٠، التي أيّدتها الجمعية العامة، والتي تعكس الدور الأساسي للمجلس كمنتدى لتقرير السياسات بشأن البُعد البيئي للتنمية المستدامة. وحثّ جميع الممثلين على المشاركة مع حكوماتهم في صياغة السياسات والبرامج لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما سوف يكفل الاستثمار في البيئة وتحقيق اقتصاد أخضر كوثيقة تأمين سليمة من أجل المستقبل. وقال إن برنامج البيئة يتمتع بالولاية والسجل المتين للإنجاز للمساعدة في تحقيق هذا الهدف. وأضاف أن المناقشات تجري في الجمعية العامة بشأن تقديم موارد إضافية لبرنامج البيئة لتعزيز قدرته على المضي قُدماً بالنتائج الأساسية لمؤتمر التنمية المستدامة في الشهور القادمة. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبيان الأمين العام في المرفق الثاني.

٨ - وفي البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي، قال إن الدورة الحالية تشكّل فرصة استثنائية لأعضاء مجلس الإدارة ليكونوا العقل المدبِّر لتصميم خطة للتعاون الدولي بشأن البيئة والتنمية المستدامة. وقد أناطت الجمعية العامة بمجلس الإدارة مهمة مباشرة تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠ بعد شهور فحسب من تلك المناسبة، مما يجعل المهمة التي تواجه المجلس في الدورة الحالية مهمة جديرة بالانتباه. وقال إن وزراء البيئة أُسنِدَت إليهم مهمة واضحة لتعزيز ورفع مستوى برنامج البيئة لكي تكون البلدان قادرة بشكل أفضل على مواجهة التحديات واغتنام ما يتاح من فرص في قرن يتسم بالاستدامة. ومن الأمور الأساسية، عند القيام بهذا، تعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة وتسخير الابتكار والرؤية لدى كثير من قطاعات المجتمع، بما في ذلك المجتمع المدني والاختصاصيين العلميين وقطاعات الأعمال.

٩ - ووجّه الاهتمام إلى اجتماعات أخرى هامة عُقدت فيما يتعلق بالدورة الحالية. فبالإضافة إلى المنتدى العالمي الرابع عشر للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، عُقد اجتماع لشبكة الوزيرات والقائدات المسؤولات عن البيئة؛ واجتماع رفيع المستوى بشأن سيادة القانون والبيئة، التقى فيه رؤساء القضاة ومراجعو الحسابات العامون؛ واجتماع المؤتمر الدولي في تونزا للشباب المعنيين بالبيئة. وقال إن الطاقة والتصميم والوضوح في اجتماع الشباب لا بد أن تعمل كأداة إلهام لأعمال مجلس الإدارة. كما عقدت

السيدة أمينة محمد، المستشارة الخاصة للأمين العام، جلسة إعلامية بشأن التخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ختام كلمته، شكر رئيس جمهورية كينيا شخصياً على دعمه الدؤوب لبرنامج البيئة وللأمم المتحدة في كينيا وكذلك على التزامه الراسخ بقضية البيئة.

١٠ - ووصف السيد كيباكي الدورة، وهو يعلن افتتاحها رسمياً، أنها فرصة تاريخية عقب النتائج الهامة التي تحققت في مؤتمر ريو+٢٠ وإقرارها من الجمعية العامة. وقال إن الطابع العالمي الجديد لمجلس الإدارة وتعزيز برنامج البيئة سوف يضفيان على المنظمة الشرعية والسلطة التي كانت ناقصة في العضوية المحدودة من قبل في مجلس الإدارة. وتعتبر نتائج ريو+٢٠ إنجازاً رئيسياً في معالجة الفجوة المؤسسية التي كانت قائمة في التصدّي للتحديات البيئية الناشئة وقال إنه يرحّب بشكل خاص بالمقررات بشأن زيادة الموارد المالية لبرنامج البيئة، وتوطيد المقر الرئيسي لبرنامج البيئة وتعزيز المشاركة مع هيئات التنسيق الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. وترحّب كينيا، بصفتها البلد المضيف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتطورات التي سوف تسهم في توسيع نطاق الولاية التنسيقية للمنظمة وفي الوضع داخل منظومة الأمم المتحدة. ولا تزال التحديات البيئية العالمية تتزايد وتعتبر الحاجة لإيجاد حلول ماسة بشكل متزايد، وتتطلّع الحكومات إلى برنامج البيئة لوضع جدول أعمال البيئة العالمي المطلوب للتصدّي بشكل فعَّال للتحدّيات. وحثّ أعضاء مجلس الإدارة على انتهاز الفرصة لوضع حلول ابتكارية وعملية للتحديات البيئية ولمواصلة الجهود التعاونية التي كانت علامة فارقة للمجلس على مر السنين.

ثانياً - تنظيم العمل

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١١ - أثناء الجلسة العامة الأولى للدورة، المعقودة في ١٨ شباط/فبراير، انتخَب مجلس الإدارة الأعضاء التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيس: السيد حسن عبدالقادر هلال (السودان)

نوّاب الرئيس: السيد ريوتارو ياتسو (اليابان)
السيد أنطونيو أوتافيو ريكارتي (البرازيل)
السيدة إيدون أيدهايم (النرويج)

المقررة: السيدة بيتا ياكزفسكا (بولندا)

وفي هذا الصدد، أُجري اقتراع في الجلسة العامة الأخيرة المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، بناءً على طلب من دول مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لانتخاب السيد مانويل بولغار - فيدال (بيرو) وبذلك يخلُف السيد ريكارتي في منصب نائب الرئيس، وسوف يشغل السيد بولغار منصب نائب الرئيس لحين إجراء انتخاب لاحق.

١٢ - وصرَّح الرئيس في خطاب قبوله، بأنه يتشرّف بأن تُعهَد إليه مسؤولية رئاسة اجتماع تاريخي لمجلس الإدارة، وهو الأول منذ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي جدد فيه المجتمع العالمي بالتنمية المستدامة، وبوضعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه المنتدى البيئي العالمي الرئيسي. فقد مهَّد لذلك المؤتمر ثم الجمعية العامة بعد ذلك الطريق، لخلق هيكل حوكمة أكثر فعالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي سوف يكون من خلال عضويته العالمية في وضع يمكّنه من مناصرة البيئة بصورة أكثر فعالية عن أي

وقت مضى، ومن تعزيز دور وزراء البيئة. قال إن هذه الدورة سوف تكون على جانب عظيم من الأهمية، حيث سيكون على المجلس أن يوافق على ترتيبات مؤسسية تتفق مع العضوية العالمية، وأن يتناول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كذلك برنامج عمل السنتين القادمتين. وإنه على الرغم من أن ريو+٢٠ لم يرتفع إلى مستوى جميع التوقُّعات، فإنه أعطى الأمل في إمكانية تحقيق الاستدامة البيئية وأشار إلى طرق واعدة للقيام بذلك مثل الإطار العشري للبرامج بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والاقتصاد الأخضر والإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق. وأن مثل هذه الطرق تحتاج مع ذلك إلى موارد كافية، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأن المساعدات المالية والتقنية تتمتع بأهمية حاسمة. وبصدد إشارته إلى أن المجلس يواجه جدول أعمال مُثقَّل بالمهام أثناء هذه الدورة، فإنه دعا إلى التضحية والتكاتف في السعي إلى تحقيق آمال المجتمع الدولي المتمثّلة في تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

١ – إقرار جدول الأعمال

١٣ – اعتمد المجلس في جلسته العامة الأولى جدول الأعمال التالي للدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي أقره مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السادسة والعشرين:

١ – افتتاح الدورة.

٢ – تنظيم العمل:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣ – وثائق تفويض الممثلين.

٤ – قضايا السياسات العامة:

(أ) حالة البيئة؛

(ب) القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة؛

(ج) الحوكمة البيئية الدولية؛

(د) التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في القضايا البيئية؛

(هـ) التنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية؛

(و) البيئة والتنمية.

٥ – متابعة نتائج مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة وتنفيذها.

٦ – الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى.

٧ - جدول الأعمال المؤقت، وتاريخ ومكان انعقاد الدورات المقبلة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:

(أ) الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

(ب) الدورة الثامنة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٨ - مسائل أخرى.

٩ - اعتماد التقرير.

١٠ - اختتام الدورة.

١٤ - وأشار الرئيس عند تقديمه لجدول الأعمال المؤقت (UNEP/GC.27/1)، إلى أن المجلس، في ضوء ولايته أثناء الدورة الحالية المتمثلة بإصدار توصيات بشأن تسميته وترتيباته المستقبلية التي تتمشى مع عضويته العالمية الجديدة، لن يقتصر على مناقشة الترتيبات للدورة الاستثنائية الثالثة عشرة والدورة العادية الثامنة والعشرين عند تناوله البند ٧ من جدول الأعمال.

٢ - تنظيم العمل

١٥ - اتفق مجلس الإدارة في جلسته العامة الأولى على أن يستخدِم نظامه الداخلي الساري والقواعد والممارسات السارية للجمعية العامة ريثما يتم اعتماد نظام داخلي جديد يتمشّى مع عضويته العالمية الناشئة الجديدة. واتفق كذلك على أنه طبقاً للمادة ٦٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة، للرئيس أن يعلن افتتاح الجلسة وأن يسمح بسير المناقشات عند حضور ثلث أعضاء المجلس على الأقل. ويلزم حضور أغلبية الأعضاء لاتخاذ أي مقرر. وتقضي المادة ١٠٨ من النظام الداخلي للجان التابعة للجمعية العامة بأنه يلزم حضور ما لا يقل عن ربع أعضاء أي هيئات تابعة للدورة تنشأ أثناء الدورة الحالية قبل أن يُعلِن رئيس أي هيئة من هذه الهيئات افتتاح الجلسة والسماح بسير المناقشات. وحضور أغلبية أعضاء أي هيئة من هذه الهيئات سوف يكون أمراً مطلوباً لاتخاذ أي قرار.

١٦ - وفي نفس الجلسة العامة، بحث المجلس واعتمد تنظيم عمل الدورة في ضوء توصيات المدير التنفيذي الواردة في الوثيقة UNEP/GC.27/1/Add.1 وبالصورة التي وافق عليها المكتب.

١٧ - وتقضي إحدى تلك التوصيات، طبقاً لما اتفق عليه المكتب، بأنه تقرر أن تجتمع الجلسات العامة على هيئة مشاورات وزارية اعتباراً من بعد ظهر الاثنين ١٨ شباط/فبراير، حتى بعد ظهر الأربعاء ٢٠ شباط/فبراير لبحث البند ٤ (ب) من جدول الأعمال (قضايا السياسات العامة: القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة)، أي موضوع ''ريو+٢٠: من النتائج إلى التنفيذ''. وقد اتُّفِق أيضاً على أن تشتمل المشاورات الوزارية على مزيج من الجلسات العامة ومناقشات الموائد المستديرة.

١٨ - وفي الجلسة العامة الأولى أيضاً، قرر المجلس، بموجب المادة ٦٠ من نظامه الداخلي، إنشاء لجنة جامعة وفريق عامل معني بالترتيبات المؤسسية والنظام الداخلي. وتبدأ اللجنتان التابعتان للدورة عملهما بأسرع وقت ممكن بعد استكمال اللجنة الجامعة مناقشتها العامة بشأن الموضوعات ذات الصلة. وسوف تبحث اللجنة الجامعة بنود جدول الأعمال ٤ (أ)، و(ج)، و(د)، و(هـ) و(و) و٥-٨. وسوف ينظر المجلس في البنود المتبقية من جدول الأعمال في الجلسة العامة التي تُعقَد في اليوم الأخير للدورة. وقد تقرر أيضاً أن

تكون مجموعة غير رسمية من أصدقاء الرئيس لمساعدة الرئيس في إعداد موجز المشاورات الوزارية. وسوف يكون باب العضوية في اللجنة الجامعة ومجموعة أصدقاء الرئيس مفتوحاً، بيد أن كلاً من المجموعات الإقليمية ومجموعة الـ ٧٧ والصين سوف تقوم بتعيين عضوين أساسيين لكل مجموعة.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد تقرر في الجلسة العامة الأولى للمجلس بأن يحدِّد المجلس، بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي، مدة بيانات الوفود في خمس دقائق وفي ثلاث دقائق بالنسبة للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وذلك من أجل زيادة عدد المتكلّمين بأكبر قدر ممكن.

٢٠ - وقد تقرر أيضاً، كسباً للوقت وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المتكلِّمين حول موضوع المشاورات الوزارية، أن يقدِّم أي وفد يرغب في إلقاء كلمات تقديم هذه الكلمات كتابة إلى الأمانة وذلك لتوزيعها على جميع الوفود عن طريق الموقع الشبكي المخصص للدورة على الإنترنت.

جيم - الحضور

٢١ - مُثِّلت في الدورة الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، بابواغينيا الجديدة، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (جمهورية - المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا-بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبورغ، ليبيريا، ليبيا، ليتوانيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٢٢ - وحضر الكرسي الرسولي ودولة فلسطين بصفة مراقبين.

٢٣ - ومُثِّلَت في الدورة الهيئات التابعة للأمم المتحدة ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أمانة الأوزون، الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلّص منها عبر الحدود واتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معيَّنة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوّثات العضوية الثابتة،

وأمانة اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوّث وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وبخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر في تلك البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحُّر، ولا سيما في أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ودائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢٤ - وكانت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التالية ممثَّلة في الدورة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي.

٢٥ - ومُثِّلَت في الدورة أيضاً المنظمات الحكومية الدولية التالية: مصرف التنمية الأفريقية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الجماعة الكاريبية، وأمانة الكومنولث، والاتحاد الأوروبي، ومرفق البيئة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والإنتربول، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، والبرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، حضر عدد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الدورة بصفة مراقب. وترد في الوثيقة UNEP/GC.27/INF/22 قائمة كاملة بالمشاركين في الدورة.

دال - بيان السياسات للمدير التنفيذي

٢٧ - ألقى المدير التنفيذي في الجلسة العامة الأولى، بياناً بشأن السياسات، بدأه بالتفكير مَليّاً فيما وصفه بأنه الصلات التي لا تنفصم بين مستقبل وزراء البيئة الوطنيين وبين مستقبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال إن الدورة العالمية الأولى لمجلس الإدارة تأتي في لحظة تاريخية فاصلة تم التخلّي فيها عن فكرة أن التقدُّم الاقتصادي هو الأهم، وظهور فهم عالمي بأن التقدّم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن قادة العالم كانوا قد صرحوا بما لا يدع مجالاً للشك في مؤتمر ريو+٢٠ بالحاجة إلى جدول أعمال بيئي لتقديم الحلول التي لا تحمي البيئة فحسب بل تُسهم أيضاً في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية مثل الحاجة إلى فرص العمل والحصول على الماء، والطاقة، والنظافة الصحية. وقال إن الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر ريو+٢٠ المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، دعت بوضوح إلى تعزيز البُعد البيئي للتنمية المستدامة وإعطاء دور أكبر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الحوكمة البيئية الدولية. ونادراً ما حدث أن تُرجمت نتائج مؤتمر دولي بهذه السرعة إلى اعتماد مقرر من جانب الجمعية العامة، التي صدقت على النتائج ودعت إلى التنفيذ الناجز للفقرة ٨٨ من ''المستقبل الذي نصبو إليه''، والتي تدعو إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورفع مستواه.

٢٩ - وانتقل إلى إنجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأحداث عام ٢٠١٢، ثم استرعى الاهتمام إلى تقرير الأداء السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٢ المتاح على الموقع الشبكي لبرنامج الأمم

المتحدة للبيئة على الإنترنت. وقد يتطلب تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بذل جهد كبير ومستمر للانتقال ببرنامج البيئة إلى التركيز على النتائج التي نفذها للتصدّي للتحديات البيئية الرئيسية. وفي حين أن تلك النتائج لم تكن متقدمة بالصورة التي كانت منشودة، حقّق البرنامج رغم ذلك نتائج كبيرة في عام ٢٠١٢، بما في ذلك التطور بالغ الأهمية في المناقشات التي دارت بشأن الحوكمة البيئية الدولية في سياق الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والمداولات بشأن الاقتصاد الأخضر، وكان كلاهما من المواضيع الهامة التي نوقشت خلال مؤتمر ريو+٢٠.

٣٠ - وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد بدأ قبل ما يزيد على عقد من الزمن، في العمل في مشروع السُحب البنِّية في الغلاف الجوي، واستمر في تقديم الدعم لفريق من العلماء الرئيسيين لتجميع نتائجهم بشأن الكربون الأسود، والميثان، ومركبات الكربون الهيدروفلورية وغيرها من ملوثات المناخ غير المعمِّرة. وينطوي الإجراء السريع لخفض هذه الملوثات والذي بدأها ائتلاف المناخ والهواء النظيف على إمكانية تخفيض الاحترار العالمي حتى ٠,٥ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠ والمساعدة في إبقاء الزيادة في درجة حرارة العالم أقل من ٢ درجة مئوية. وسوف يستكمل هذا الإجراء العمل الجاري في الوقت الحاضر في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣١ - وكان للتقرير الخامس من سلسلة توقعات البيئة العالمية، الذى وصف بصورة عامة بأنه أفضل التقارير التي صدرت من هذا النوع، تأثير كبير على مؤتمر ريو+٢٠ ونتائجه. وقد اختير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستضافة الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وائتلاف المناخ والهواء النظيف، وقاد البرنامج أيضاً برنامجاً للاضطلاع بأنشطة رئيسية ذات صلة في المنطقة القطبية الشمالية في الاتحاد الروسي. وكان من المقرر أن يستضيف كونسورتوم يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وأمانة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية، واتخذت خطوات في نيجيريا لتنفيذ التوصيات الواردة في التقييم البيئي الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمنطقة أوغونيلاند وبرنامج خاص بالمعالجة.

٣٢ - وفي عام ٢٠٠٩، أصدر مجلس الإدارة تكليفاً لبرنامج البيئة لتيسير المفاوضات بشأن صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق. وقد وضعت الصيغة النهائية للصك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وسوف يبدأ التصديق عليه خلال مؤتمر دبلوماسي يعقد في ميناماتا، في اليابان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقد بذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهداً من خلال المؤتمر العالمي للعدالة والحوكمة والقانون للتركيز على الدور

预览已结束，完整报告链接和二维码如下：
https://www.yunbaogao.cn/report/index/report?reportId=5_9657